



اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030

الاجتماع الافتراضي حول استجابة التعليم لأزمة فيروس كورونا المستجد

2 أبريل 2020

ترجمة: مكتب التربية العربي لدول الخليج

Education
2030 



توصيات اللجنة التوجيهية لاستجابة التعليم

لأزمة فيروس كورونا المستجد

2 أبريل 2020

تعتبر جائحة كورونا أزمة صحية عالمية فضلاً عن كونها أزمة تعليمية، حيث تأثر أكثر من مليار ونصف المليار طالب حول العالم بإغلاق المدارس. ولقد أصاب هذا الوباء العالم في بداية "عقد العمل" لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ولقد دعت اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الرابع الخاص بالتعليم حتى 2030، عقب اجتماع افتراضي طارئ لها، جميع الحكومات والشركاء إلى احترام توصيات السياسة الآتية في تصديها لجائحة فيروس كورونا المستجد.

جعل الإدماج والإنصاف مبدأً توجيهياً لجميع استجابات التعليم تجاه جائحة كورونا

لا يمكن للتعليم أن يتوقف، وإن حماية الحق في التعليم يعد أمراً أساسياً في أوقات الأزمات. عليه فإن اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الرابع تدعو جميع الحكومات إلى تجديد التزامها بعدم إهمال أي متعلم. يجب أن يكون الإدماج والإنصاف هو المبدأ التوجيهي لكل استجابة تعليمية من أجل كبح جماح التفاوتات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والرقمية من الاتساع ولضمان تكافؤ الفرص للجميع، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، بما في ذلك اللاجئين.

تدعو اللجنة التوجيهية جميع الشركاء إلى توحيد جهودهم لضمان استمرار التعلم للجميع حتى تخرج نظمنا التعليمية من هذه الأزمة أقوى وأكثر مرونة وابتكاراً وأكثر استجابة وشمولاً. وتؤكد اللجنة على أهمية التعاون مع قطاع الصحة وغيره من القطاعات ذات الصلة، من أجل ضمان سلامة ورفاهية جميع المتعلمين، وتشدد على اليقظة التامة لحماية حق الفتيات في التعليم، وازدادة الاعتداء الجنسي عليهن والزواج المبكر والحمل غير المشروع في ظل إغلاق المدارس. إن رصد البيانات وتصنيفها يعد أمراً بالغ الأهمية لمنع اتساع نطاق أوجه عدم المساواة. وتؤيد اللجنة التوجيهية التحالف العالمي للتعليم المشترك الذي أطلقتته منظمة اليونسكو كمنبر للدعم الموحد والمنسق للبلدان في مواجهة فيروس كورونا المستجد.

الاعتراف بالأدوار المهمة التي يلعبها المعلمون في التصدي لفيروس كورونا المستجد والتعافي

منه ودعم تلك الأدوار

تلقت اللجنة التوجيهية الانتباه إلى أن 63 مليون معلماً في المراحل ما قبل الابتدائية والابتدائية والثانوية يقفون في الخطوط الأمامية لاستجابة التعليم لفيروس كورونا المستجد ويعملون تحت ضغط كبير في سعي حثيث للتكيف مع التعلم عن بعد. كما يقومون بدور محوري في الحفاظ على تماسك المجتمعات المحلية وفي مكافحة التمييز والاستبعاد. من الضروري تزويد المعلمين - خاصة أولئك الذين يعملون في مناطق نائية قليلة الموارد - بالدعم والتطوير المهني اللازمين لتمكينهم بالمعارف والمهارات والأدوات التي يحتاجونها لتقديم التعلم في هذا الوقت من الأزمة.

وتماشياً مع الدعوة الصادرة عن فرقة العمل الدولية المعنية بشأن المعلمين والتعليم حتى عام 2030، فإن اللجنة التوجيهية تدعو الحكومات إلى إعطاء الأولوية لسلامة المعلمين وجميع العاملين في حقل التعليم، ولصحتهم ورفاهيتهم؛ والحفاظ على وظائفهم وحقوقهم وأجورهم وتوفير الدعم المهني والتدريب والمنصات التعاونية لتبادل الممارسات والابتكارات الجيدة. وإن اللجنة في الوقت

ذاته تدرك أن العديد من الطلاب يقومون بواجباتهم المدرسية مع قليل من دعم المعلمين أو بدونهم. إننا نحث السلطات التعليمية لتوفير التوجيه والدعم الآباء والأسر وهم يكافحون من أجل تقديم المساعدة التعليمية.

ضمان الالتزام السياسي الكافي والاستثمار في التعليم في مرحلة التعافي

سيكون إعادة فتح المدارس بنجاح أمراً أساسياً لتحقيق الانتعاش والتعافي. ومع ذلك، فإن اللجنة التوجيهية تعرب عن قلقها العميق من أن الصدمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كورونا سوف تؤثر بشكل سلبي على الإنفاق على التعليم في المدى المتوسط والطويل، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى اتساع الفجوة الكبيرة الموجودة بالفعل في التمويل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وبالنظر إلى ارتفاع مستويات الديون قبل الأزمة، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ستعرض بشكل خاص لضرر شديد.

تحث اللجنة التوجيهية الحكومات على الحفاظ على الالتزام السياسي والاستثمار الجيد في التعليم أثناء الأزمة وبعدها، كما تدعو المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى حشد التمويل للتعليم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من خلال الأدوات المالية الحالية والمبتكرة. وعلى الحكومات أن تأخذ في الاعتبار قوة التعليم، لا سيما تعليم الفتيات والنساء، في النمو والتنمية. وعيد اللجنة التوجيهية القول بأن تمويل التعليم ليس أمراً مكلفاً، ولكنه استثمار في تمكين الناس، وفي بناء مجتمعات أكثر مساواة وشمولاً واستدامة؛ كما تدعو إلى تجديد التضامن الدولي والتعاون المتعدد الأطراف من أجل تعزيز مرونة النظم التعليمية وتعزيز جاهزيتها.

ملاحظات ترحيبية من رئيسي الاجتماع

عرض وتحديث لمبادرات اليونسكو التنسيقية. تقديم السيدة ستيفانيا جيانيني، مساعد المدير العام للتعليم، اليونسكو

أكدت السيدة جيانيني أن جائحة كورونا ليست أزمة صحية فحسب، وإنما هي أزمة إنسانية كذلك، داعيةً اللجنة التوجيهية إلى القيام بالدور المنوط بها في قيادة الالتزام الدولي تجاه أجندة التعليم حتى 2030. وقالت أنه بينما يشرع المجتمع الدولي في برنامج "عقد العمل"، فإن التزامه ومسؤوليته عن عدم إهمال أي متعلم يصبح أمراً أكثر أهمية في وقت الأزمة هذا، مضيفاً أن هذا وقت للمشاركة والتضامن، وتبادل الابتكارات.

ونتيجة لأزمة كورونا الحالية، أصبح إغلاق المدارس والجامعات أمراً شبه عالمي، مما أثر على مليار ونصف المليار طالب في جميع قارات العالم، وفي ضوء هذا الاضطراب التعليمي الذي لم يسبق له مثيل، فإن الفئات الأكثر ضعفاً هي الأكثر عرضة للإهمال والتخلف عن الركب، مما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات فورية للحيلولة دون زيادة حدة اللا مساواة.

وتلتزم اليونسكو بحشد المجتمع العالمي لضمان عدم توقف التعلم ولدعم البلدان ونحن ندخل عصراً جديداً من التعلم. وتحقيقاً لهذه الغاية، ما فتئت اليونسكو تدعم دولها الأعضاء من خلال الجبهات التالية:

- 1- رصد ومراقبة إغلاق المدارس وتجميع البيانات المصنفة.
- 2- التعلم من الأقران وتبادل المعارف والمعلومات، فضلاً عن إنشاء منابر للحوار الاستراتيجي وتوثيق الاستجابات الوطنية.
- 3- إتاحة إمكانية الوصول إلى الأدوات والمنصات والموارد التعليمية، و ..

إن عمل اليونسكو ودعمها متأصل في اقتناعها بأن التنسيق الأفضل، وتعزيز التعددية والحوار بشأن السياسات الاستراتيجية يجب أن يكونا في قلب الاستجابة التعليمية من قبل المجتمع الدولي للأزمة. وبهذه الروح، عقدت اليونسكو اجتماعاً طارئاً لرؤساء شركاء التعليم المتعدد الاطراف في 24 مارس 2020، ووافقت المنظمات المشاركة الاثنتي عشرة على توحيد جهودها للتصدي لهذا التحدي العالمي. علاوة على ذلك، وكجزء من دورها التنسيقي والقيادي العالمي، أطلقت اليونسكو التحالف العالمي للتعليم للتصدي لجائحة كورونا في 26 مارس بهدف توفير منصة واحدة لحشد الدعم للتعليم عن بعد لجميع المتعلمين. وقد انضم إلى هذا التحالف حتى الآن نحو 80 شريكاً، من بينهم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وبالإضافة إلى الشركاء من القطاع الخاص.

واستشرافاً للمستقبل، يجب على اللجنة التوجيهية أن تستبق مرحلة الانتعاش والتعافي، بأن تضمن حصول التعليم على ما يستحقه من اهتمام سياسي والتزام وموارد مالية. ومع كل الدلائل التي تشير إلى حدوث ركود مع تأثير مدمر على الفقراء وعلى الإنفاق الاجتماعي في ظل تقلص الميزانيات، لا يمكن للعالم أن يتحمل أي تخفيض في الإنفاق على التعليم. ويجب على اللجنة التوجيهية في هذا السياق أن تدافع عن مركزية هدف التنمية المستدامة الرابع من أجل بناء مجتمعات شاملة ومستدامة.

عرض جدول أعمال الاجتماع ووضع إطار للمناقشة. تقديم السيد كازوهيرو يوشيدا (اليابان)، الرئيس المشارك للجنة التوجيهية

وفي هذا الوقت المتأزم الذي تمر فيه البشرية بأكبر اختبار، يكون للتعليم دور أكثر أهمية، ويجب الجمع بين المعارف والمهارات والمواقف والقيم لمواجهة هذا التحدي الهائل. ويشدد التحالف العالمي على حقيقة أن التعلم ينبغي ألا يتوقف وأن الإنصاف والإدماج يجب أن يكونا في صميم الاستجابات المشتركة للأزمة. ولضمان عدم إهمال أي متعلم من الأهمية بمكان الجمع بين المعارف والمهارات والخبرات لجميع الشركاء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تغتني اللجنة التوجيهية هذا الزخم لضمان مواءمة الجهود والتكاتف من أجل النهوض بالأهداف والغايات التربوية المشتركة.

الجزء الأول: ضمان الإدماج والإنصاف في استجابات التعليم لفيروس كورونا المستجد

أسئلة المناقشة:

- كيف يمكن ضمان استمرارية للتعلم للجميع، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفاً والحيلولة دون اتساع هوة عدم المساواة أثناء الإغلاق الحالي للمدارس وبعده؟
- كيف يمكن للحكومات والمجتمع الدولي أن يدعموا ممارسات المعلمين الفاعلة في التدريس ودعم دافعيّتهم ورفاهيتهم أثناء إغلاق المدارس؟

كولومبيا - معالي السيدة ماريا فيكتوريا أنغولو غونزاليس، وزيرة التعليم الوطني في كولومبيا، ممثلة كولومبيا في اللجنة التوجيهية

في البدء ألفت معالي السيدة أنغولو غوانزاليس الضوء على مبادرات استجابة التعليم لفيروس كورونا المستجد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك اجتماع وزارات التعليم في دول أمريكا اللاتينية واسبانيا الذي عقد في 27 مارس بمبادرة من الأرجنتين وبدعم من اليونسكو ومنظمة اليونيسف ومنظمة دول أمريكا اللاتينية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والموارد المتاحة لمعالجة الأزمة.

أصدر قطاع التعليم في كولومبيا بالتعاون مع وزارة الصحة أول إعلان عن النظافة الشخصية وكيفية الوقاية من فيروس كورونا المستجد وذلك في 9 مارس الماضي. ومنذ ذلك الحين، تم سن العديد من اللوائح وتعطيل الأنشطة التعليمية في المدارس، كما تم تعديل التقويم المدرسي في المدارس الحكومية وتقديم مبادئ توجيهية لمدارس القطاع الخاص. كذلك قامت الوزارة بوضع قواعد ومبادئ توجيهية بشأن استمرار التعليم في المنازل واستخدام الأدوات الافتراضية في المحتوى التربوي. كما عملت الوزارة على ضمان وصول برنامج الغذاء المدرسي إلى 6.9 ملايين طفل. وتعمل الوزارة أيضاً مع الجامعات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني لدعم وتطوير أدوات التعلم عن بعد. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مجموعة متنوعة من الإجراءات والتدابير لتخفيف الديون بالنسبة لطلاب التعليم العالي الذين عليهم قروض ممولة من الحكومة.

ومن أجل استمرار التعلم، تم تطوير منصة رقمية تسمى "التعلم الرقمي" تحتوي على أكثر من 80 ألف مورد من الموارد التعليمية. ويتم دعم الطلاب أو الفئات الضعيفة في المناطق الريفية الذين لا يستطيعون الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر من خلال برامج إذاعية وتلفزيونية بالإضافة إلى مجموعة من المواد الدراسية المنزلية. كذلك يتم تزويد الأسر بدليل لدعم التعلم المنزلي للأطفال. طورت وزارة التربية الوطنية في كولومبيا أدلة للمعلمين بكل مرحلة. وقدمت دعماً ملموساً للمعلمين في مجالات محو الأمية والرياضيات، والتعليم والتقييم في مرحلة الطفولة المبكرة. أما في التعليم العالي، فقد وضعت خطة إضافية لدعم المعلمين بشكل أفضل.

وفي الختام، أكدت معالي السيدة انغولو غونزاليس التزام كولومبيا بالجهود المشتركة الرامية إلى معالجة الأزمة من خلال الإبداع والحلول المبتكرة من أجل ضمان خروج المجتمع الدولي من هذه الأزمة أقوى من ذي قبل.

السيد روبرت جينكينز، رئيس قسم التعليم والمدير المساعد، قسم البرامج باليونيسيف

وقد أظهرت الأزمة الراهنة نقاط الضعف القائمة إلى حد كبير. فالأطفال الين يعانون من الحرمان في مختلف البلدان، سواء كان ذلك بسبب الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الفقر. هم الأكثر عرضة للخطر في سياق وباء كورونا. كانت الدروس المستفادة من أزمة وباء الإيبولا هي أن الأزمة الصحية تنطوي على مخاطر أكبر على الأطفال، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أوجه الضعف التي ترجمت إلى بيانات مثيرة للقلق عن تزايد العنف الجنسي، وحالات الحمل بين المراهقات ومجموعة واسعة من أوجه الضعف الأخرى. ولمعالجة قضايا الإنصاف والوصول إلى جميع المتعلمين المعرضين للخطر، لا تزال هناك حاجة إلى بيانات أفضل وأكثر تفصيلاً. ومن المهم دعم زيادة نطاق المنظومة التي تقودها الحكومات في تعاون وثيق مع جميع الشركاء.

كذلك قامت اليونيسيف مع منظمة الصحة العالمية بوضع دليل العمليات المدرسية الآمن للبلدان من أجل إشراك الشركاء في الحفاظ على سلامة المدارس عندما تكون مفتوحة أو عندما يعاد فتحها. كما قامت بتطوير سلسلة من الأدوات التعليمية لتشجيع التعلم المستمر أثناء إغلاق المدارس. يجب تعديل تدابير التعلم البديلة كي تفي بالاحتياجات التعليمية وبالسياق الخاص لكل متعلم. كما كانت هناك حشد كبير للشركاء "غير التقليديين"، مثل مشغلي شبكات الهاتف المحمول، الذين يرتبط العديد منهم بتكاليف صفرية في نقل البيانات المرتبطة بالتعلم. إن الأزمة الحالية تشكل فرصة قيمة لتعزيز الشراكات مع هذه الجهات الفاعلة.

وإذا نظرنا إلى ما بعد الأزمة، فإن البيانات مهمة لفهم الكيفية التي سيتأثر بها الأطفال أكثر من غيرهم وأيهم سيحتاج إلى دعم إضافي. ويجب أن تعتمد حملات العودة إلى المدرسة نهجاً واسع النطاق لضمان "ضم" جميع المتعلمين وضمان عودتهم إلى مقاعد المدرسة.

الاتحاد الدولي للتعليم - السيد دينيس سينيولو، كبير منسقي التعليم والتوظيف والبحوث

وضع الاتحاد الدولي للتعليم (Education International) مجموعة من 12 مبدأ وتوصية للحكومات والشركاء لتأخذها في الاعتبار في جميع الاستجابات التعليمية للتصدي لوباء كورونا المستجد. ويجري الاتحاد حالياً دراسة استقصائية وتلقى حتى الآن ردوداً من 63 بلداً. وفي جميع هذه البلدان تمت الإفادة بأن بعض المعلمين ما زالوا يواصلون تعليم أطفال العاملين في الخطوط الأمامية في مجال الصحة وغيرهم من العاملين، وأشارت هذه البلدان إلى أن هؤلاء المعلمين غير مجهزين بملابس واقية وأنهم معرضون إلى خطر الإصابة بالعدوى. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن المعلمين لا يستشارون عادة في التطوير الفعلي للأدوات والمنهجيات التي أدخلت في الأزمة الحالية: وفي معظم الحالات، أشار المعلمون، ولا سيما في البلدان النامية، إلى أنهم لا يملكون المهارات اللازمة لاستخدام تلك الأدوات والمنهجيات وأنهم بحاجة إلى التدريب الكافي. وثمة نتيجة أخرى ناشئة هي أن العديد من البلدان لا تملك إمكانية الوصول إلى طرائق التعلم عن بعد، بما في ذلك الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر أو الإنترنت أو حتى البرامج الإذاعية أو التلفزيونية.

وفي بعض الحالات، يتم فصل المعلمين، ويتأثر بذلك - بصفة خاصة - المعلمون المعينون لفترات قصيرة أو بعقود طويلة الأجل. كما يتأثر توفير المعلمين وكذلك يتأثر المعلمون العاملون في التعليم العالي والمعلمون المهاجرون.

لا يزال من الضروري إعطاء الأولوية لسلامة الطلاب والمعلمين مع التركيز بقوة على ضمان استمرارية التعلم. ومن هذا المنطلق، لا بد من وجود بنية تحتية ملائمة ومدرسين مجهزين بالمهارات اللازمة لتوفير تعليم جيد في أوقات الأزمات. ومن الأبعاد المهمة للاستجابة دفع مرتبات المدرسين وإجراء حوارات اجتماعية والعمل مع المعلمين على تطوير الأدوات والمبادرات. وأخيراً، من الضروري توفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين والمربين المتضررين. وفي ختام حديثه، لفت السيد سينيولو الانتباه إلى البيان الذي أصدرته فرقة عمل المعلمين في 27 مارس، والذي دعت فيه إلى الاهتمام بالمعلمين وتعزيز الدعم المقدم لهم.

السيدة نيللي ماريت، نائبة مدير التعليم والشراكات السياسية وشؤون المجتمعات المحلية

في شرق إفريقيا، وزارة التربية والتعليم - كينيا

وكرد فعل فوري للأزمة، أنشأت كينيا فريقاً للاستجابة لحالات الطوارئ لمواجهة فيروس كورونا المستجد، يضم وزارة التعليم والشركاء من أجل تنسيق التدخلات، ولضمان استمرارية التعلم، تم تعزيز سحابة التعليم في كينيا. وقامت وكالة الوطنية لتطوير المناهج بتحميل الموارد والمحتوى إلى السحابة التي أصبحت متاحة أيضاً من خلال قناة تلفزيونية تعليمية، وبرامج إذاعية ووسائل تواصل اجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تنازل الناشرون عن حقوقهم من أجل توفير إمكانية الوصول المجاني إلى تلك المواد.

وتدعم الدولة بنشاط جهود تنمية القدرات الرامية إلى تمكين المعلمين من نقل محتوى التعليم الرقمي إلى جميع الطلاب ورصد التعلم بفعالية. بالإضافة إلى ذلك تشجع الدولة إدراج محتوى عن فيروس كورونا في المنهج الدراسي وتلتزم بضمان رفاهية المعلمين.

ويظل ضمان التواصل يشكل تحدياً بالغ الأهمية – لا سيما للمتعلمين الأكثر حرماناً. تكافح الحكومة من أجل تكييف محتوى التعلم الرقمي مع المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن الآن فصاعداً سيتلخّص الشاغل الرئيس للبلد في توسيع القدرة على الاتصال وتحسين البنية التحتية. وأخيراً، تعمل كينيا على إنشاء آلية فعالة للرصد والتقييم من أجل التوصل إلى فهم أفضل للتقدم المحرز.

مناقشة مفتوحة

التعليم فوق كل شيء (EAA) – السيدة لينا الدرهم، كبير إخصائيي التعليم

وتشارك الدوائر المؤسسية بنشاط في دعم التعليم أثناء انتشار الوباء. وقد قامت مبادرة التعليم فوق كل شيء باعتبارها ممثلة مؤسسية في اللجنة التوجيهية، بوضع إجراءات برمجية ودعائية، بما في ذلك قائمة بـ الموارد التعلم المجاني بثمانى لغات مختلفة للمساعدة في توجيه الآباء وأولياء الأمور. وقد تم تطويرها بالشراكة مع حملة وايز ومنظمة مانترا من أجل التغيير ومنظمة فاوندازيون سكولا.

كما ستقوم المؤسسة بإطلاق بنكاً لمصادر التعلم القائم على المشاريع للمتعلمين الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و13 عاماً والذين يسكنون في منازل قليلة الموارد وذات اتصال شبكي ضعيف. وبالتالي فإن جميع المشاريع التي تتطلب القليل من التكنولوجيا – أو لا تتطلب – تستهدف المتعلمين الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى الأجهزة والاتصال. وأخيراً، فإن مبادرة التعليم فوق كل شيء ومن خلال برنامجها الأكبر "علم طفلاً" سوف تركز بشكل خاص على التعافي، مع الاعتراف بخطر زيادة عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس.

مكتب التربية العربي لدول الخليج – السيد عبد السلام الجوفي، مستشار

نظم مكتب التربية العربي لدول الخليج سلسلة من الاجتماعات مع وزراء التربية في المنطقة العربية لتبادل الخبرات بشأن استجابة بلدانهم لجائحة كورونا. وفي المنطقة، تعد كيفية ضمان تنظيم الامتحانات تحدياً كبيراً. يقوم مكتب التربية بترجمة سلسلة من مصادر التعلم كما يشارك في ضمان الاعتراف بالدور الحاسم للمعلمين.

مجموعة التسعة – السيد كازي امتياز حسين – سفير بنجلاديش لدى اليونسكو

إن بلدان مجموعة التسعة (بنجلاديش – البرازيل – الصين – مصر – الهند – اندونيسيا – المكسيك – نيجيريا – باكستان) تستضيف نصف الأميين في العالم، ولسوف يكون تأثير أزمة كورونا على التعليم هائلاً في هذه البلدان، لأنها ستعطي الأولوية للتعافي الاقتصادي الوطني في أعقاب أزمة كورونا، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى خفض ميزانيات التعليم، وبالتالي يصبح من الأهمية بمكان رفع مستوى الالتزام السياسي بالتعليم أثناء الأزمة وبعدها.

يشكل الوصول إلى التعليم عن بعد في بنجلاديش تحدياً نسبة لأن الوصول إلى الإنترنت ليس شائعاً. وقد اتخذت الحكومة مبادرات للوصول إلى طلاب المرحلة الثانوية باستخدام شبكة تلفزيونية مخصصة لتقديم برامج تعليمية مسجلة؛ وسيتسع هذا البرنامج أيضاً ليشمل طلاب المرحلة الجامعية.

جمهورية كوريا – السيد كوانغو كيم، الأمين العام للجنة الوطنية الكورية لليونسكو

إن الأزمة طويلة الأمد تتطلب من كل حكومة أن تضع خطة للطوارئ مخصصة لضمان استمرارية التعليم، كما يجب النظر إلى الأزمة على أنها فرصة لتحسين فرص الوصول إلى التعليم للجميع وتحسين نوعيته. ويتعين على الحكومات أن تزود أولئك المعرضين إلى خطر التسرب من المدارس بالمعدات والمواد الكافية لضمان أن يتم التعلم من خلال استخدام أجهزة الراديو أو الملفات السمعية والبصرية، وذلك تبعاً للسياق المعني والبنية الأساسية القائمة.

وفيما يتعلق بتدريب المعلمين، يمكن أن يكمن الحل في التعلم عن بعد وتدريب المعلمين الجدد عن بعد بالإضافة إلى فرص التطوير المهني المستمر. ومن المهم تعزيز الشراكات وتوسيع نطاقها، مع الإشارة بوجه خاص إلى شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اليابان- السيدة ميكي سوغيمورا، عضو اللجنة الوطنية اليابانية لليونسكو

إننا نواجه صعوبات عالمية في سبيل تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع. ويشكل دعم التعلم أثناء إغلاق المدارس التحدي الحاسم المشترك الذي تواجهه جميع البلدان اليوم. وقد اتخذت اليابان تدابير عدة مثل إنشاء بوابة لمحتويات التعلم على شبكة الانترنت لدعم تعلم الأطفال ودعم الدراسة التفاعلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المعلمين والطلاب.

كما قدمت وزارة التعليم اليابانية مبادئ توجيهية بشأن استئناف المدارس وتنفيذ الإغلاق المؤقت للمدارس. وتعتزم اليابان إعادة فتح المدارس في بداية السنة الدراسية الجديدة في أبريل مع الاستمرار في رصد الوضع بعناية. ويشدد المبدأ التوجيهي المتعلق باستئناف الدراسة على "الإجراءات التحويلية" التي يتخذها كل شخص لبناء مجتمعات مستدامة.

الجزء الثاني: ضمان الالتزام السياسي بالتعليم في مرحلة التعافي والانتعاش

أسئلة للمناقشة

- كيف يمكن للجنة التوجيهية أن تسهم بفعالية في تعزيز الدعوة إلى مواصلة الاستثمار (المحلي والدولي) بالإضافة إلى الالتزام السياسي على أعلى مستوى بالتعليم؟

البنك الدولي – السيدة ريما نايار، مديرة المبادرات الخاصة، الممارسة العالمية للتعليم

يتأهب البنك الدولي لتقديم الدعم الفوري للبلدان، لا سيما من خلال منتجات المعرفة التقنية وتطوير استراتيجيات تغطي إعادة فتح المدارس والصحة والتغذية المدرسية واستمرارية التعلم. ويركز تيار آخر على رفع الوعي، ومشاورة العملاء، وإعداد التكنولوجيا، لتقديم المشورة إلى وزارات التعليم بشأن التعلم عن بعد، وكذلك حول وضع استراتيجيات لتيسير التعلم في أعقاب الوباء.

ويعمل البنك أيضاً على وضع نموذج محاكاة لتقييم الخسائر في التعلم فضلاً عن تأثير الأزمة على التعلم الاجتماعي العاطفي وتعليم الفتيات، ويركز تيار آخر على اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال السياسة العامة من أجل التعافي من آثار الوباء. وسيولى البنك اهتماماً خاصاً بالشباب، وقضايا عدم الاستقرار الاجتماعي، والحمل بين المراهقات.

وسوف يوفر اجتماع البنك في الربيع المقبل فرصة قيمة لتبادل الآراء مع وزراء المالية لتأمين الدعم السياسي والتقني للتعليم. ومن المرجح أن يفرض الركود العالمي الكبير ضغوطاً على الميزانيات العامة، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تقلص الموارد المالية التعليمية.

وفي هذا الصدد، يعمل البنك الدولي عن كثب مع صندوق النقد الدولي بشأن تقييم مختلف صدمات الميزانية لتقديم المشورة للبلدان والشركاء بشأن ضمان تخصيص موارد كافية للتعليم. وفي أوقات الأزمات الحادة، يشكل تعزيز التعاون أهمية بالغة حقاً، وشددت السيدة ريما على أن البنك الدولي على استعداد لدعم التحالف العالمي للتعليم بنشاط.

النرويج - السيد جواكيم باكي ، مدير وزارة التعليم والبحوث

أثبتت أزمة فيروس كورونا بوضوح أن اليونسكو هي الرائدة عالمياً في مجال التعليم، وأكدت أن القيادة السياسية الجيدة ستكون أساسية لتوجيه المجتمع الدولي خلال الأزمة. كما أكدت على أنه في المدى البعيد، لا يمكن لأي بلد أن يفقد التركيز على أزمة التعلم العالمية، التي تتطلب توسيع نطاق توجيهه السياسي وقوة العمل.

حثت الامانة العامة لليونسكو الدول الاعضاء على زيادة مشاركتها السياسية في اللجنة التوجيهية، وتؤيد وزارة التعليم والبحث في النرويج هذا النهج تأييداً تاماً. وستساعد اللجنة التوجيهية التي تتمتع بقدر أكبر من المشاركة السياسية في تنسيق الجهود المشتركة في جميع مراحل أزمة فيروس كورونا، وستظل على نفس القدر من الأهمية بمجرد عودة المجتمع الدولي إلى معالجة أزمة التعلم العالمية. تطمح النرويج إلى رؤية مشاركة كبار الزعماء السياسيين في اللجنة التوجيهية، وهي على استعداد تام للعمل مع اليونسكو والشركاء الآخرين لجعل هذا الطموح حقيقة واقعة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - السيد أندرياس شلايشر، مدير التعليم والمستشار الخاص لشؤون السياسة التعليمية لدى الأمين العام

ينبغي ألا يكون لدينا أي شك في الاعتراف بأن التعليم سيجد نفسه في وضع صعب للغاية في أعقاب الوباء الحالي، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد. ففي غضون بضعة أشهر، ستتحول الأزمة الصحية إلى مجموعة أزمات في مجالات العمل والتوظيف وأزمات اقتصادية ومالية، ومن المرجح أن تكون لها آثار ضارة على التمويل المحلي والدولي للتعليم. لذا يجب على اللجنة التوجيهية أن تدعم البلدان بشكل جاد في التصدي بفعالية لتحديات وباء كورونا المستجد وأن تدعم بنشاط البلدان التي تخصص موارد تعليمية شحيحة بطرق تعزز الإنصاف والإدماج.

وسوف تظل معالجة مسألة الإنتاجية في التعليم أيضاً تشكل ضرورة أساسية. وينبغي تحسين "القيمة مقابل المال" ويمكن للجنة التوجيهية أن تسهم في هذا الصدد. ظهرت مبادرات متعددة في سياق الأزمة، بشأن كيفية القيام بالتعليم بشكل مختلف، الأمر الذي أدى إلى تقديم ابتكارات تكنولوجية واجتماعية. يجب على اللجنة التوجيهية أن تكفل استمرار هذه التغييرات، لتتفادي العودة إلى الوضع الراهن بمجرد التغلب على هذه الأزمة.

ولا تزال الأدلة والبيانات الجيدة تشكل ضرورة أساسية لمعالجة الأزمة. وفي هذا المجال، يمكن للجنة التوجيهية أيضاً أن تعمل على تكثيف الجهود لحشد أفضل الأدلة. وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتجميع تقرير شامل وموسع عن التكنولوجيا والبرامج الحاسوبية وإعداد المعلمين في 79 بلداً. سلط التقرير الضوء على حقيقة أنه حتى بين بلدان المنظمة لا يوجد لدى طالب واحد من بين كل عشرة طلاب مكان للدراسة في المنزل. بالإضافة إلى ذلك يُعد التدريب الكافي للمعلمين عاملاً أساسياً لضمان استمرارية التعلم للجميع. كذلك يسلط التقرير الضوء على أن نحو ثلثي الشباب ملتحقون اليوم بمدارس يفتقر المعلمون فيها إلى الخبرة اللازمة لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال.

يجب أن تقوم اللجنة التوجيهية بدور محوري في زيادة الوعي بهذه التحديات وفي الاستفادة من اللحظة لضمان التزام الجمهور بالتعليم، خاصة وأن الجميع قد أدركوا عواقب إغلاق المدارس.

منظمة الشراكة العالمية للتعليم - السيدة سارة بيردمور، كبيرة أخصائي الاستراتيجية والسياسات

ولسوف تؤثر أزمة كورونا بشدة على البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مما يؤكد أن حجم الأزمة لا يمكن تصوره. مع تضائل الموارد المتاحة للتصدي للوباء، تشعر منظمة الشراكة العالمية للتعليم بالقلق بشكل خاص إزاء الأطفال في تلك البلدان حيث يعطل الفيروس التعليم ويقطع الطلاب عن أقرانهم وعن التعلم والخدمات الحيوية والحماية التي توفرها المدارس. وفي ضوء هذه المخاطر، فإن الوقت ليس مناسباً لتقليص التمويل المقدم للتعليم. ولا يمكن تجاهل الضغوط التي ستضعها أزمة كورونا على التمويل المحلي، ومن المرجح أن يؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى إحداث آثار سلبية طويلة الأمد في مجال التعليم. وبالتالي فمن المهم الترحيب بالدعوات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتخفيف عبء الديون عن تلك الدول.

يتعين على اللجنة التوجيهية أن تعمل بحذر لحماية الإنفاق في القطاع الاجتماعي، وضمان عدم تحويل المساعدات الدولية للتعليم في أعقاب الأزمة إلى أي مجال آخر. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية توحيد القوى في سياق هذه الأزمة. ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل الدعم الفعال للبلدان من خلال الموارد التقنية والمالية. ومن شأن العمل بطريقة منسقة الآن أن يمكن المجتمع الدولي من تعزيز النظم الوطنية ودعم استجابات الحكومات بنشاط.

قدمت منظمة الشراكة العالمية للتعليم 8.8 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل طارئ إلى اليونيسيف من أجل تخطيط التنسيق للاستجابة في 87 بلداً. وفتح مجلس إدارة المنظمة أيضاً في الأول من أبريل نافذة لتمويل الاستجابة في 67 بلداً بقيمة 250 مليون دولار أمريكي. وسيدعم تمويل المنظمة للتعليم الاستجابات المنسقة والموجهة من البلدان بما في ذلك إنتاج البرامج التعليمية التلفزيونية والإذاعية وتوزيع المعدات وجمع البيانات وتخفيف حدة الفقر وإزالة العوائق التي تعترض سبيل التعلم فضلاً عن تدريب المعلمين لإعادة فتح المدارس. إن حشد اللجنة التوجيهية والتحالف العالمي أمران أساسيان لضمان أن تطور البلدان ونظم التعليم الوطنية المرونة اللازمة لمواجهة الازمات في المستقبل.

مناقشة مفتوحة

المفوضية الأوروبية - السيد بارتنيك ليسير، مسؤول السياسات والمدير العام للتعليم والرياضة والشباب والثقافة والسياسة القائمة على الأدلة

سوف تبدأ المفاوضات الأوروبية خطة عمل رقمية في يونيو 2020. وفي ضوء أزمة كورونا الحالية فإن خطة العمل هذه ستشهد تعزيز عنصر التعلم عن بعد. كما ستقوم المفاوضات بإنشاء منصة برنامج للتبادل عبر الإنترنت تتيح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تتبادل الممارسات الجيدة. ومع استمرار افتقار الأسر الفقيرة إلى المعدات الكافية وإلى المساحات المادية اللازمة للتعلم فإن المفاوضات الأوروبية ترحب بالتركيز القوي على البعد الخاص بالإنصاف في مناقشة اللجنة التوجيهية.

بلجيكا - السيدة ماري آن بيرسونز، مستشارة السياسة الدولية، وزارة التعليم والتدريب، وحدة السياسة الاستراتيجية ، المجتمع الفلمنكي

يجب أن تناشد اللجنة التوجيهية بشكل مشترك لأن تكون فترة حظر التجوال محدودة قدر الإمكان، ليس فقط بسبب النتائج الاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم الانقسات الاجتماعية، بل لآثارها الكبيرة على حقوق الإنسان. ومن الضروري أن نتعلم من البلدان التي نجحت في احتواء الفيروس داخل حدود محدودة، دون أن تحتجز المواطنين من أجل رعاية أنفسهم ومسؤوليتهم عن صحتهم وصحة الآخرين. وينبغي على اللجنة التوجيهية أن تزيد من جهودها لتشجيع التعاون القوي المتعدد الأطراف، الذي يعد أمراً أساسياً في التغلب على تحديات الأزمة الراهنة.

مجلس أوروبا - السيد فيانو كيريازي ، المستشار الخاص للمدير العام لمجلس أوروبا

شكل مجلس أوروبا فرقة عمل لمواجهة فيروس كورونا كمنصة للتعاون والتبادل بين الجهات الفاعلة في مجال التعليم في 47 دولة عضواً. ويحاول مجلس أوروبا أيضاً إعادة تكييف بعض إجراءاته الرئيسية إزاء الأزمة الراهنة، بما في ذلك منح وثيقة اعتماد المؤهل العلمي لللاجئين، فضلاً عن الأنشطة المرتبطة بالمؤهلات الطبية للطلاب اللاجئين. علاوة على ذلك، يقوم المجلس بتعديل بعض برامجه المتعلقة بالمواطنة الرقمية والتعليم، وكذلك بالمشاريع المتصلة بحقوق الأطفال والنساء اللائي يواجهن حالات عنف. ويقوم المجلس بوضع توصيات وموارد محددة في هذه المجالات.

البنك الدولي - السيد خايمي سافيدرا - كبير مديري التعليم

وفي سياق الأزمة الراهنة، ستفاقم حالة عدم تكافؤ الفرص التي كانت قائمة قبل انتشار جائحة كورونا في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتسعى هذه البلدان بنشاط إلى إيجاد حلول، وتحاول ألا تعتمد فقط على التعلم عبر الإنترنت، بل تبحث أيضاً عن أساليب بديلة لتقديم الخدمات، والتي تظل أساسية للوصول إلى جميع المتعلمين وضمان عدم إهمال أي تلميذ عندما يتعلق الأمر بضمان استمرارية التعلم.

وهناك خطر كبير يتمثل في أن تعاني الموارد التعليمية شحاً في الأشهر المقبلة بل حتى في السنوات المقبلة حيث ستركز الحكومات الوطنية على الاستجابة لعواقب الركود الاقتصادي الحاد. فقبل تفشي وباء كورونا كان المجتمع الدولي يواجه بالفعل أزمة تعليمية "صامتة"، سوف تتفاقم إذا لم يتم تأمين قدر أكبر من الالتزام والموارد المالية الكافية. ويتعين على اللجنة التوجيهية من خلال التعاون الوثيق مع شركائها أن تضمن بروز هذه الأزمة الصامتة، وأن تستمر الاستثمارات في التعليم، وأن تعود الحكومات إلى المسار الصحيح من أجل مواصلة تحسين عملية التعلم.

المفوضية الأوروبية - السيدة أنيكا فلورين، نائبة رئيس وحدة الثقافة والتعليم والصحة - المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (DEVCO)

يقوم الاتحاد الأوروبي بإعداد استجابة متكاملة لوباء كورونا من شأنها أن تعالج الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأزمة على المدى القصير والطويل. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان الحفاظ على الاستثمارات التعليمية أثناء الوباء وبعده. وبهذه الروح ينبغي للجنة التوجيهية أن تعمل على إيجاد صياغة عامة بشأن الأهداف المشتركة، وأن تدعم تبادل المعرفة والتنسيق التقني، وتعزيز البيانات والموارد، التي تدعم الدعوة وتساعد الحوارات السياسية.

دولة الإمارات العربية المتحدة - السيدة مهرة هلال المطيوعي، مدير المركز الإقليمي للتخطيط التربوي

تتخذ الحكومة في الإمارات العربية المتحدة سلسلة من الإجراءات لضمان التعليم والتعلم. وتمشياً مع قرارات الحكومة، سوف يتم توفير التعليم عن بعد حتى نهاية العام الدراسي. وقد تم تدريب الطلاب على استخدام منصات التعلم عبر الإنترنت بينما تم تدريب المعلمين والمديرين وغيرهم من الأشخاص في مجال التعليم خلال العطلات المجدولة التي دامت لأسبوعين. تقوم الحكومة بتوفير أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة المحمولة للطلاب الذين لا يمتلكون المعدات اللازمة للتعلم عن بُعد، سواء كانوا في المؤسسات التعليمية العامة أو الخاصة.

الخلاصة وإقرار التوصيات

شددت السيدة جيانيني في ملاحظاتها الختامية على ضرورة أن تستفيد اللجنة التوجيهية من هذا الزخم لتعزيز شراكاتها ودورها الاستراتيجي فضلاً عن بنية الهدف الرابع للتنمية المستدامة، من أجل زيادة الوعي بالأزمة التعليمية الحادة "الصامتة". وقبل تفشي وباء كورونا المستجد كانت اللجنة التوجيهية وشركاؤها يناضلون في محاولة لهرز أركان العالم كي يدرك أن التعليم لابد أن يكون ذا أولوية كأساس لنجاح خطة عام 2030 بالكامل. ومما لا شك فيه أن التعليم سيكون في وضع صعب في أعقاب الأزمة، إلا أن المناقشات والمبادرات وتبادل الآراء والحوارات الاستراتيجية التي تمت مؤخراً بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة ستكون خطوة أولى ومشجعة حقاً.

تفرض الأزمة على المجتمع الدولي التخلي عن الروتين و"ممارسة الأعمال كالمعتاد". هناك حاجة إلى تحول نموذجي حقيقي لاغتنام فرصة هذه الأزمة لتشكيل التعليم في المستقبل وجعل أنظمة التعليم أكثر قوة وقدرة على الصمود. وشكرت السيدة جيانيني اللجنة التوجيهية على التزامها ودعمها النشط لتحالف التعليم العالمي وشددت على أن الوقت الآن مناسب لإعادة إطلاق مجموعة من الرسائل السياسية الرئيسية التي تدعو إلى أهمية إدراج التعليم في كل جداول الأعمال، وتعزيز الالتزام السياسي القوي بالتعليم على أعلى المستويات. وفي إطار الرسائل الأساسية التي خلصت إليها المناقشة، اعتمدت اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الرابع الخاص بالتعليم حتى العام 2030 مجموعة من التوصيات الرئيسية للاستجابات التعليمية لوباء كورونا المستجد.

اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية

المستدامة الرابع الخاص بالتعليم حتى العام 2030

الاجتماع الافتراضي حول استجابة التعليم لجائحة كورونا

الأجندة المقترحة	
<p>كلمة ترحيب وتقديم بواسطة رئيسي الاجتماع</p> <ul style="list-style-type: none"> السيدة ستيفانيا جياتيني، المدير العام المساعد للتعليم، اليونسكو السيد كازوهيرو يوشيدا، مدير مركز دراسة التعاون الدولي في مجال التعليم، جامعة هيروشيما، اليابان 	13:10 – 13:00
<p>الجزء الأول: ضمان الإدماج والإنصاف في استجابات التعليم لوباء كورونا المستجد</p> <p>أسئلة للمناقشة</p> <ul style="list-style-type: none"> كيف يمكننا ضمان عدم اتساع فجوة التفاوت في التعليم أثناء ومتابعة إغلاق المدارس الحالي وبعده؟ كيف يمكننا الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً وضمان استمرارية التعلم؟ <p>يتأثر أكثر من مليار ونصف المليار متعلم في 165 دولة (أي 87% من الطلاب على مستوى العالم) حالياً بإغلاق المدارس والجامعات. وإن إغلاق المدارس والحظر المفروض على الأفراد نتيجة لجائحة كورونا يحرم الأطفال والشباب من فرص التعليم والتنمية مع تأثر السكان المحرومين والضعفاء على نحو غير متناسب، حيث يحصلون على فرص تعليمية أقل خارج المدرسة، وقد لا يعود بعضهم إلى المدرسة عند إعادة فتحها. وفي ضوء الانقطاع الحالي عن التعليم، قد يتعد العالم عن مسار تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع وعن التزامه بعدم إهمال أي تلميذ.</p> <p>مقدمة بواسطة اليونيسيف</p> <p>مناقشة</p>	13:35 – 13:00
<p>الجزء الثاني: تكييف التدريس مع واقع جديد لضمان استمرارية التعلم</p> <p>أسئلة للمناقشة</p> <ul style="list-style-type: none"> ما الدروس المستفادة من استجابات البلدان لعمليات إغلاق المدارس السابقة والحالية من حيث دعم المعلمين وتنمية قدراتهم؟ كيف تستطيع الحكومات والمجتمع الدولي دعم الممارسات التعليمية الفعالة للمعلمين، ودافعيتهم ورفاهيتهم خلال إغلاق المدارس؟ <p>تحدى وباء كورونا المستجد الطريقة التقليدية في توفير التعليم، ودعا إلى تبني طرق واستراتيجيات ونماذج تعليمية جديدة فوراً. وتؤكد النتائج الأخيرة التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أن 53% فقط من المعلمين في بلدان المنظمة لديهم خبرة في تقديم الخدمات الرقمية عبر الإنترنت في فصولهم الدراسية وفي التعلم عن بعد واستخدام التكنولوجيا. إن التقديم الفعال للتعليم متجذر في قدرات المعلمين على التكيف والتأقلم واكتساب مهارات إضافية بسرعة لتلبية احتياجات التعلم الجديدة. لذلك يجب أن يبدأ ضمان استمرارية التعلم بزيادة التركيز على تدريب المعلمين الذين يجب أن يكونوا مجهزين</p>	14:00 – 13:35

<p>بمجموعة من المهارات الجديدة حتى يتسنى لهم ضمان المحافظة على نوعية التعلم، حتى في حالة إغلاق المدارس.</p> <p>ملاحظات استهلاكية:</p> <p>منظمة التعليم الدولية</p> <p>اليونسكو</p> <p>مناقشة</p>	
<p>الجزء الثالث: ضمان الالتزام السياسي بالتعليم في مرحلة التعافي والانتعاش</p> <p>سؤال للمناقشة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • كيف يمكن للجنة التوجيهية أن تسهم بفعالية في تعزيز الدعوة إلى مواصلة الاستثمار (المحلي والدولي على السواء) وكذلك في الالتزام السياسي بالتعليم على أعلى مستوى؟ <p>لقد تحدى فيروس كورونا المستجد الأنظمة الصحية الوطنية وكذلك الاقتصادية في جميع القارات، ومن المرجح أن تتقلص المساعدات وميزانيات التعليم الوطنية في أعقاب الأزمة الحالية نتيجة للركود والحاجة إلى انتعاش اقتصادي سريع. الأمر الذي قد يؤدي إلى تحول الأولويات على حساب التعليم. وفي ضوء مركزية التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع الذي من شأنه أن يضمن للجميع التنمية المستدامة في كل دولة، فإن ضمان حصول التعليم على الاهتمام والالتزام السياسي الذي يستحقه في مرحلة التعافي من الأزمة سوف يشكل ضرورة أساسية.</p> <p>ملاحظات استهلاكية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) • منظمة الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE) <p>مناقشة</p>	<p>14:25 – 14:00</p>
<p>خلاصة وملاحظات ختامية من رئيسي الاجتماع</p> <ul style="list-style-type: none"> • السيدة ستيفانيا جيانيني مساعد المدير العام للتعليم، اليونسكو • السيد كازوهيرو يوشيدا مدير مركز دراسة التعاون الدولي في مجال التعليم جامعة هيروشيما - اليابان 	<p>14:30 – 14:25</p>